العرب
الجمعة 2019/12/13
السنة 42 العدد 11557

قيمة أرامكو تتجاوز ترليوني دولار بعد يومين من التداول

ارتفاع السهم بنسبة 14.55 بالمئة يدعم تقييم الرياض للشركة

كسبت أرامكو الرهان، الذي سعى إليه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عندما تخطت قيمة الشركة حاجز ترليوني دولار، بعد ارتفاع سعر أسهمها بنسبة 14.55 بالمئة خلال يومين لتدحض آراء المشككين بتقييم الرياض لعملاق النفط على المدى الطويل.

الرياض – أكدت قفزة قيمة شركة أرامكو فوق الهدف، الذي وضعته الحكومة السعودية في ثاني أيام تداول أسهمها بالبورصة المحلية، ثقة المستثمرين في أكبر شركة في العالم.

وأغلق سعر سهم أرامكو أمس عند 36.8 ريال (9.81 دولار)، بارتفاع نسبته 4.55 بالمئة، بعد ارتفاعها الأربعاء في أول أيام التداول بنسبة 10 بالمئة، ما يرفع قيمتها السوقية فوق حاجز ترليوني دولار.

وجعل ولي العهد من الطرح العام الأولي لأرامكو ركيزة رؤيته لتنويع اقتصاد بلاده بعيدا عن الاعتماد على النفط من خلال استغلال حصيلة الطرح البالغة 25.6 مليار دولار لتطوير قطاعات أخرى.

وكانت الخطط الأولية التي أعلنت في عام 2016 تسعى لتنفيذ طرح عام محلي ودولي لما يصل إلى 5 بالمئة من أسهمها من أجل جمع ما يصل إلى 100 مليار دولار.

وقلصت الرياض تلك الخطط بعد انقسام آراء المستثمرين الدوليين بشأن التقييم المقترح، ونفذت أخيرا إدراج 1.5 بالمئة فقط من أسهم أرامكو في بورصة الرياض الأربعاء، وهو حجم ضئيل للأسهم حرة التداول بالنسبة لشركة عملاقة مثل أرامكو.

وأشادت الحكومة بقفزة السهم بنسبة 10 بالمئة في أول أيام التداول باعتباره برهانا على التقييم الذي طالما جرى السعي إليه، لكن مراقبين يقولون إن الدعم جاء بدرجة كبيرة من مستثمرين من السعودية ومنطقة الخليج.

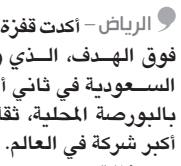

تيم لاف

بغض النظر عن التقييم، فإن معايير أخرى يجب اتباعها

وكان محللو شركة برنستين قد وضعوا قيمة أرامكو عند 1.36 تريليون دولار، وهو ما يزيد على أربعة أضعاف قيمة عملاق الطاقة الأميركي إكسون موبيل التي تقل عن 300 مليار دولار.

وكتبوا "أرامكو السعودية هي أكبر شركة نفط في العالم وأكثرها ربحية لكن الحجم ليس كل شيء"، مشيرين إلى خطر تباطؤ نمو صافي الدخل إذا ظلت أسعار النفط مستقرة.

ولفت تقرير لوكالة الطاقة الدولية أمس إلى ضغوط على أسعار النفط، متوقعا ارتفاعا كبيرا في المخزونات العالمية رغم اتفاق أوبك وحلفائها على زيادة تخفيضات الإنتاج وكذلك انخفاض متوقع في إنتاج الولايات المتحدة ودول أخرى من خارج المنظمة.

وقالت برنستين إنه يتعين تداول أسهم أرامكو بخصم لا علاوة فوق أسعار أسهم كبرى شركات النفط العالمية، إذ أن حوكمة الشركة هي "الخطر الرئيسي بالنسبة للمستثمرين" في ظل امتلاك السعودية لنسبة 98.5 بالمئة من أسهم الشركة.

ويرى تيم لاف مدير الاستثمار لأسهم الأسواق الناشئة لدى شركة جي.أي. أم أنه "بغض النظر عن التقييم المعلن لارامكو، فإن من أهم الاعتبارات بالنسبة للصناديق التي تدار بشكل نشط ستكون المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركة".

وأضاف لاف أن "مباعث القلق الرئيسية هنا هي انخفاض معايير حوكمة الشركة وكذلك أمور بيئية، نظرا إلى أن استثمار محفظة ما في أرامكو سيكون بالتأكيد له تأثير كبير على نصيبها من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون".

ونسبت وكالة رويترز إلى زاكاري سيفاراتي الرئيس التنفيذي لدلما كابيتال، ومقرها دبي، التي استثمرت في الطرح قوله في مذكرة إن "أداء السعر الأولي يؤيد فرضيتنا أن أرامكو حددت سعر طرحها العام الأولي بخصم لإفساح المجال أمام الصعود في التداول ولإتاحة الفرصة للمستثمرين الإقليميين للاستفادة من إدراج" درة تاج الاقتصاد السعودي.

وقال سيفاراتي عن صفقة أرامكو، التي باتت الأكبر في العالم بتخطيها إدراج علي بابا الصينية في 2014 بقيمة 25 مليار دولار إن "متوسط ما حصل عليه المستثمرون من المؤسسات يقل عن سدس الأسهم، التي طلبوها في الطرح، وتعين عليهم شراء أسهم بالسوق المفتوحة".

ولأن أرامكو فضلت أن تبيع حصة أصغر من الأسهم وعولت بشكل أساسي على مشترين محليين ومن المنطقة، يتوقع بعض المحللين تراجعا قبل أن يستقر سعرها.

وقال متعامل في الرياض، طلب عدم ذكر اسمه، إن أغلب التداولات كانت على نطاق صغير، بين ألف و1500 سهم، وهو ما "يشير إلى أن بعض المستثمرين الأفراد فضلوا تحقيق أرباح سريعة".

وشددت آرثي تشاندراسكاران مديرة محفظة في شعاع كابيتال ومقرها أبوظبي على ضرورة عدم التعمق كثيرا في قراءة تحركات السهم اليومية.

وأضافت "دعونا لا ننسى أن المستثمرين الأفراد لا يزالون يهيمنون على أكثر من 93 بالمئة من السوق، ومثل تخارج من جانب مستثمرين اشتروا الأسهم لاقتناص الأرباح السريعة للإصدار".

ومن المقرر أن تنضم أرامكو إلى المؤشر الرئيسي لبورصة تداول ومؤشرات قياسية عالمية مثل أم.أس. سي.آي وفوتسي راسل الأسبوع المقبل. ويرجح محللون أن يؤدي ذلك إلى المزيد من الطلب، وخاصة من مستثمرين خاملين يتتبعون مثل تلك المؤشرات.

ونسبت رويترز إلى محلل في منطقة الخليج طلب عدم الإفصاح عن هويته قوله إن التعاملات من جانب مستثمرين في المنطقة قد تكون مدفوعة بنظرة السعودية نفسها إلى قيمة أرامكو.

وأضاف "سيفكر المستثمرون: لماذا ينبغي أن تصعد أكثر بينما يقيمها مالكوها عند ترليوني دولار؟".

وأشار إلى أن سهم البنك الأهلي التجاري ارتفع عند إدراجه في عام 2014 بالحد الأقصى لعشرة أيام قبل أن يبدأ بالتراجع.

بانتظار قفزات أعلى

الرياض تمنح القطاع الخاص إدارة البنية التحتية

الرياض – كشفت السعودية أمس عن خطط لإعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في إدارة مشاريع البنية التحتية الحكومية بالشراكة مع القطاع العام.

وقال وزير النقل صالح بن ناصر الجاسر المعين حديثا إن بلاده "تعتزم إطلاق مشروعات نقل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص قيمتها عشرات المليارات من الدولارات في العام المقبل في إطار استراتيجية طموحة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل".

ولخفض الاعتماد على إيرادات النفط، تهدف الرياض إلى أن يتولى القطاع الخاص تشغيل غالبية البنية التحتية للنقل بما في ذلك المطارات والموانئ البحرية مع احتفاظ الحكومة بدور الجهة المنظمة.

وتتوقع الحكومة نمو الاقتصاد الحقيقي 2.3 بالمئة في العام المقبل بدعم من القطاعات غير النفطية.

ونسبت وكالة رويترز للجاسر قوله إن "السعودية تمتلك بنية تحتية مبهرة في النقل واللوجستيات استثمرت فيها نحو 400 مليار ريال (106.7 مليار دولار) في الأعوام العشرة الماضية فقط".

وأضاف أن "الخطة الحالية تتمثل في مواصلة الاستمرار في مشاريع البنية التحتية مع زيادة مشاركة القطاع الخاص".

وستشمل المشاريع الجديدة توسعة مطار الرياض وخمسة مطارات محلية أخرى. كما تخطط الوزارة لمشروع سكك حديد يربط بين الدمام في المنطقة الشرقية ومدينة جدة المطلة على البحر الأحمر عبر العاصمة.

وذكر الجاسر أن الوزارة تجري محادثات مع شركة تملكها الحكومة الصينية بشأن هذا المشروع، دون الإفصاح عن اسم الشركة.

وقال "سيأتي التمويل من القطاع الخاص سواء عبر شراكة بين القطاعين العام والخاص أو بين حكومات... تلك مشروعات كبيرة قيمتها عشرات المليارات من الريالات".

وحددت الرياض هدفا لتحقيق إيرادات حكومية غير نفطية بين 35 و40 مليار ريال (9.3 و10 مليارات دولار) من برنامجها للخصخصة بحلول 2020.

مسقط تدشن أكبر مزرعة أسماك في الشرق الأوسط

عززت الحكومة العمانية جهودها لبلورة خارطة طريق لتطوير قطاع الصناعة السمكية عبر تدشين أكبر مزرعة أسماك في منطقة الشرق الأوسط، في إطار محاولات تنويع مصادر الدخل وتعزيز استدامة النشاطات الاقتصادية بعيدا عن عوائد صادرات الطاقة.

المصنعة (سلطنة عمان) - فتحت مجموعة هايغو الكورية الجنوبية أمس آفاقا جديدة لمشاريع تنمية الثروة البحرية في سلطنة عمان بتدشين أكبر مفقس للأسماك في الشرق الأوسط.

وتحتوي المزرعة البحرية، التي بدأت العمل بولاية السويق، على شعاب صناعية، وتعد أول حوض لاستزراع الأسماك في المنطقة من هذه النوعية.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لمدير عام تنمية الموارد السمكية بمحافظة شمال الباطنة عبدالعزيز المرزوقي قوله إن "الشعاب الاصطناعية مبتكرة من مواد صديقة للبيئة وبنماذج تتوافق مع الأعماق والكائنات البحرية المستهدفة".

وتعرف الشعاب الاصطناعية بأنها موائل بحرية ويتم إنزالها في قاع البحر لاسيما في المناطق التي تفتقر إلى وجود شعاب مرجانية طبيعية.

وتبرز أهمية الشعاب الاصطناعية في تعزيز التنوع الأحيائي للمنطقة، والتي تقام من خلال توفير بيئة مناسبة لتكاثر وتغذية الكائنات البحرية، وبالتالي المساهمة في تعزيز المخزون السمكي واستدامته، كما أنها توفر بيئة صيد مثالية للصيادين.

وتقول إدارة تنمية الموارد البحرية في الباطنة إن تكلفة المشروع بلغت حوالي 2.65 مليون ريال (نحو 6.9 مليون دولار).

> **6.9**
> مليون دولار تكلفة المشروع، الذي يعتمد على شعاب اصطناعية صديقة للبيئة

ووفق الموصفات الفنية للمشروع تأتي المزرعة بطول عشرين كيلومترا وعرض سبعة كيلومترات على خط الساحل وعلى أعماق تتراوح بين 15 و30 مترا.

ويبلغ عدد وحدات الشعاب الصناعية التي سوف يتم إنزالها في الحوض على مراحل حوالي 4280 وحدة موزعة على ثلاثة نماذج.

وأشار مدير عام تنمية الموارد السمكية إلى أن المشروع يهدف إلى زيادة إنتاجية الأسماك وإثراء البيئة البحرية وجعلها بيئات مناسبة لتكاثر الأسماك والأحياء البحرية الأخرى.

وسيوفر المشروع بيئة صيد مثالية للصيادين من حيث خفض تكلفة الجهد ومدته واستخدام معدات الصيد الانتقائية وبالتالي الحصول على منتجات ذات جودة عالية من شأنها زيادة دخل الصيادين.

كما سيساعد على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال إيجاد بيئة جيدة لعمليات الغوص والترفيه السياحي وإيجاد بيئة مناسبة لتنفيذ الدراسات العلمية للشعاب الصناعية والكائنات البحرية.

ويؤكد المرزوقي أن مشاريع المزرعة البحرية من الشعاب الصناعية في السلطنة أثبتت نجاحها بشكل كبير بعد أن تم تنفيذ العديد من المشروعات الصغيرة.

وقامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بالعديد من مشاريع الشعاب الصناعية خلال الأعوام الماضية موزعة على 14 ولاية، وقد بلغ عدد وحدات الشعاب الصناعية التي تم إنزالها في هذه الولايات 13890 وحدة.

وكانت اللجنة الرئيسية لاستزراع الأحياء المائية قد تلقت العام الماضي، 21 مشروعا استثماريا لإقامة مشاريع الاستزراع السمكي بمختلف الأنواع في محافظات السلطنة.

ويرى مختصون في القطاع أن المشاريع الجديدة سوف تساهم بشكل كبير في توفير فرص عمل للشباب العماني، بالإضافة إلى توفيرها لمختلف أنواع الأسماك في الأسواق المحلية.

ووفق البيانات الرسمية، توجد في السلطنة في الوقت الحالي 21 مزرعة تكاملية لتربية أسماك البلطي، وبلغ إنتاجها منذ بداية العام الحالي حوالي 814 طنا.

وكانت الحكومة قد أطلقت العام الماضي أكثر من 90 مشروعا جديدا من المتوقع أن تساعد على تطوير القطاع وتنمية مجالاته الثلاثة، التي تشمل الصيد الحرفي والتجاري والاستزراع السمكي والتصنيع والتصدير.

وتتمثل أهمية اختيار قطاع الثروة السمكية ضمن القطاعات الواعدة لتعزيز التنويع من خلال إدراجه ضمن الخطة الخمسية التاسعة التي تنتهي في 2020.

وتشير التقديرات إلى أن عُمان لا تزال بعيدة عن استثمار الموارد السمكية المتاحة لها بالشكل الأمثل.

عهد جديد لاستثمارات الثورة السمكية

ويؤكد خبراء أن بمقدور السلطنة إنتاج نحو نصف مليون طن سنويا لكنها تنتج أقل من ذلك، رغم سواحلها الطويلة على بحر العرب، والتي تتجاوز الثلاثة آلاف كيلومتر.

ويقول المسؤولون العمانيون إن وضع السياسات الكفيلة بتطوير الأداء والاستفادة من المقومات المتوفرة في التوسع في إنتاج الأسماك مستقبلا سينعكس على تعزيز منظومة الأمن الغذائي والمساهمة الفعّالة في التنويع الاقتصادي للسلطنة.

وهناك مساع حثيثة ظهرت بالفعل خلال السنوات الأخيرة لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ أكثر من مليار دولار بحلول عام 2023، ارتفاعا من 574 مليون دولار في الوقت الحالي.

وتهدف الخطة لجذب استثمارات خاصة لتمويل مشاريع القطاع بأكثر من 90 بالمئة وزيادة كمية الأسماك، التي يتم اصطيادها لتبلغ في السنوات الخمس المقبلة 1.3 مليون طن سنويا، بدل 280 ألف طن تم تسجيلها في عام 2016.

وأقامت وزارة الزراعة والثروة السمكية العديد من الدراسات والنقاشات في العامين الأخيرين لاستكشاف الفرص التي تدعم القطاع، وفق الخطط الإصلاحية الحكومية بعد تراجع عوائد الدولة من صادرات النفط والغاز.